

الذكاء الاصطناعي ومبدأ المساواة

Artificial Intelligence and the Principle of Equality

طالبي علي *

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر

ali.talbi@univ-tlemcen.dz

بوعياذ أغا نادية نهال

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر

- تاريخ الإرسال: 2025/03/13 - تاريخ القبول: 2025/05/18 - تاريخ النشر: 2025/09/22

الملخص: على غرار الكثير من الدول، أصبحت الكثير من خدمات المرفق العام في الجزائر تتم بواسطة منصات إلكترونية مزودة ببرامج ذكية، وفقا لإجراءات وآجال معينة، وهذا ما يشكل عملية ذات وجهين: فمن جهة هي عملية توفر السرعة والحياد في معالجة الطلبات، ومن جهة أخرى هي عملية مقتصرة على فئة الذين توفرت لديهم مقومات الولوج لتقديم طلباتهم من أجهزة ذكية وتغطية بشبكة الانترنت وبتدفق معين، وفقا لما تقتضيه مقومات تلك البرامج، وبالتالي حرمان فئة كبيرة من أولئك الذين لم تتوفر لديهم تلك المقومات مما يشكل مساسا بمبدأ المساواة، لا سيما سكان المناطق المعزولة والصحراوية.

وعليه يأتي هذا البحث من أجل بيان أوجه مساس برامج الذكاء الاصطناعي بمبدأ المساواة، وتقديم حلول لتحسين أداء تلك البرامج.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، اللغزيمات، مبدأ المساواة، المحاكاة، الحقوق الأساسية.

Abstract: Similar to many countries, a significant number of public services in Algeria have transitioned to electronic platforms powered by intelligent programs, operating under specific procedures and timelines. This shift represents a double-edged sword: on one hand, it enhances the speed and impartiality of processing requests; on the other hand, it remains accessible only to those equipped with the prerequisites for digital access—such as smart devices, stable internet connectivity, and adequate data flow—as mandated by the technical requirements of these programs. Consequently, a large segment of the population, particularly residents of remote and desert regions lacking these resources, is excluded, thereby undermining the principle of equality.

This research therefore seeks to analyze how artificial intelligence programs infringe upon the principle of equality and propose actionable solutions to optimize the inclusivity and performance of such systems.

Keywords: Artificial Intelligence, Algorithms, Principle of Equality, Simulation, Fundamental Rights.

* المؤلف المرسل: طالبي علي.

مقدمة:

عرفت البشرية في الآونة الأخيرة تطورا تكنولوجيا كبيرا لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي الذي أصبح واقعا يفرض نفسه كحتمية وجب التعامل معها من مختلف جوانبها.

وعلى غرار الكثير من الدول، أصبحت الكثير من خدمات المرفق العام في الجزائر تتم بواسطة منصات إلكترونية مزودة ببرامج ذكية، وفقا لإجراءات وأجال معينة، وهذا ما يشكل عملية ذات وجهين: فمن جهة هي عملية توفر السرعة والحياد في معالجة الطلبات،

ومن جهة أخرى هي عملية مقتصرة على فئة الذين توفرت لديهم مقومات الولوج لتقديم طلباتهم من أجهزة ذكية وتغطية بشبكة الانترنت ويتدفق معين، وفقا لما تقتضيه مقومات تلك البرامج، وبالتالي حرمان فئة كبيرة من أولئك الذين لم تتوفر لديهم تلك المقومات مما يشكل مساسا بمبدأ المساواة، لا سيما سكان المناطق المعزولة والصحراوية.

ويزداد الأمر سوءا عندما تكون طريقة الطلبات الإلكترونية والمعالجة الذكية هي الطريقة الحصرية والوحيدة لتقديم تلك الطلبات.

فإلى أي مدى يعتبر ذلك إخلالا بمبدأ المساواة؟ ومن يتحمل مسؤولية ذلك؟

وما هي الحلول الممكنة للحيلولة دون ذلك؟

وهذا ما سنتناوله من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: بيان أوجه مساس بعض برامج الذكاء الاصطناعي بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

المحور الثاني: حلول مقترحة لأداء أحسن في هذا المجال.

1- المحور الأول: أوجه مساس بعض برامج الذكاء الاصطناعي بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

قبل الخوض في محاولة بيان أوجه مساس برامج الذكاء الاصطناعي بمبدأ المساواة، لا بأس بإيراد تعريف لكل من مبدأ المساواة والذكاء الاصطناعي:

تعريف مبدأ المساواة

يعرف مبدأ المساواة على أنه التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو المستوى الاجتماعي.

حيث نص الدستور في المادة 37 من الفصل الأول من الباب الثاني تحت عنوان الحقوق والحريات على ما يلي:

كل المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي¹.

تعريف الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي هو مجال من علوم الحاسوب المخصص لحل المشكلات المعرفية المرتبطة عادةً بالذكاء البشري، مثل التعلم والإبداع والتعرف على الصور.

او يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه الذكاء الذي تبديه الآلات والبرامج بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، مثل القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة ومن خلاله يمكن صنع حواسيب وبرامج قادرة على اتخاذ سلوك بشري.

كما يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه دراسة وتصميم العملاء الأنكياء، والعمل الذكي هو نظام يستوعب بيئته ويتخذ المواقف التي تزيد من فرصه في النجاح في تحقيق مهمته أو مهمة فريقه .

هذا التعريف، من حيث الأهداف والأفعال والبيئة والتصور يرجع إلى (Russell & Norvig 2003) وتشمل أيضا التعريفات الأخرى، المعرفة والتعلم كمعايير إضافية.

صاغ عالم الحاسوب جون مكارثي هذا المصطلح بالأساس في عام 1956، وعرفه بنفسه بأنه علم وهندسة صنع الآلات الذكية².

ويعرّف أندرياس كابلان ومايكل هاينلين الذكاء الاصطناعي بأنه: قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح، والتعلم من هذه البيانات، واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال التكيف المرن.

تكن مجرد تحدٍ تقني؛ بل فتحت باباً لأسئلة فلسفية عميقة عن ماهية العقل البشري نفسه، وإلى أي مدى يستطيع العلم تفسير أسرارهِ. هذه الأسئلة ليست جديدة، فقد حيرت الفلاسفة منذ زمن ديكارت الذي

¹ التعديل الدستوري لسنة 2020 الدستور الجزائري جريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020

² <https://ar.wikipedia.org/wiki/> موسوعة ويكيبيديا المطلع عليه بتاريخ: 15/04/2024

تساءل عن علاقة العقل بالجسد، وتجلّت في الحكايات الأسطورية كرواية "فرانكنشتاين" التي عبّرت عن هوس البشر بخلق كائنات ذكية.

طريقه لم يكن مفروشا بالورود! مرّ الذكاء الاصطناعي بفترات حماس جنوني، مثل تنبؤات عالم الرياضيات آلان تورنغ في الخمسينيات بأن الآلات ستخدع البشر بذكائها ذات يوم، ثم اصطدم بواقع صعب في السبعينيات حين تبين أن الأحلام أكبر من الإمكانيات التقنية آنذاك، ما أدى إلى ما يُعرف بـ"شتاء الذكاء الاصطناعي". لكن اليوم، أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياتنا: من التوصيات التي يقدمها "نتفليكس" لك، إلى السيارات ذاتية القيادة. كل هذا يعتمد على كميات مهولة من البيانات تُجمع من كل مكان: حساسات الهواتف، منشورات وسائط التواصل الاجتماعي، كاميرات المراقبة.

المشكلة أن أبحاث الذكاء الاصطناعي معقدة لدرجة أن حتى المتخصصين قد يشعرون أنها تتشعب بهم إلى اتجاهات كثيرة جداً نظراً لترابط المعلومات التي يحيل بعضها إلى بعض. بعض النقاد يقولون إن المجال فقد رؤيته الموحدة، لكن الجميع يتفقون على التحدي الأكبر: كيف نُعلّم الآلة أن تفكر منطقياً، تتعلم من تجاربها، تتخيل، تتخذ قرارات، أو حتى تتفاعل مع العالم المادي؟

رغم النجاحات المذهلة في أنظمة متخصصة (مثل الذكاء الذي يهزمك في الشطرنج أو يترجم اللغات)، إلا أن الحلم الكبير - خلق ذكاء عام يُضاهي الإنسان في مرونته وقدرته على التعامل مع أي موقف - لا يزال بعيداً. البعض يعتقد أن تحقيقه مستحيل، والبعض الآخر يراه مسألة وقت، لكن الجميع يعترفون: كلما تقدمنا في العلم، انتهى إلى علمنا إنه لا يزال أمامنا الكثير لتتعلمه.

في النهاية، الذكاء الاصطناعي ليس مجرد معطيات وخوارزميات؛ إنه مرآة ننظر من خلالها إلى أنفسنا، نسأل: ما الذي يجعلنا بشراً؟ وهل يمكن للتكنولوجيا تحل محل العقل البشري؟

أمثلة عن مساس بعض أنظمة وبرامج الذكاء الاصطناعي بمبدأ المساواة

لعل أبرز تلك الأمثلة، على سبيل المثال لا الحصر، تتجلى في تلك البرامج المزودة بلغرتميات تعالج الطلبات بناء على معطيات تمت برمجتها مسبقاً من طرف الإنسان بطبيعة الحال، والتي تتحدد نتيجتها بناء على جنسه أو مكان إقامته مثلاً

ومن أبرز أمثلة ذلك بعض البوابات والمنصات الخاصة بوزارة السكن كتلك الخاصة بالوكالة الوطنية لترقية السكن وتطويره عندما تشترط الإقامة في مكان معين للاستفادة من سكن في ذلك الموقع،

وهو ما يخالف الحكم التشريعي الذي جاء به النص الدستوري في المادة 37 من الفصل الأول من الباب الثاني تحت عنوان الحقوق والحريات التي تنص على ما يلي:

كل المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يُنذَر بأيّ تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي.1

والمادة 49 عندما نصت على أنه يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، أن يختار بحرية موطن إقامته، وأن يتنقل عبر التراب الوطني.

حقّ الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه مضمون له.

لا يمكن الأمر بأيّ تقييد لهذه الحقوق إلا لمدة محددة وبموجب قرار مبرر من السلطة القضائية.

- ومن الأمثلة كذلك، ضياع الفرص نتيجة الاضطرابات التي قد تطرأ على مواقع الخدمات العامة المسيرة ببرامج الذكاء الاصطناعي، نتيجة للأعطال التقنية أو بسبب أعمال الصيانة، لا سيما عندما يتبع ذلك بنهاية الآجال المحددة لتقديم الطلبات دون أن تقوم الهيئات ذات الشأن بمراعاة ذلك أو تمديد تلك الآجال.

2- المحور الثاني: حلول مقترحة لأداء أحسن في هذا المجال.

1- تسليط الضوء على موضوع المساواة في مجال الذكاء الاصطناعي وإيلائه الأهمية التي يستحقها، وذلك بإنشاء هيئات مختصة على مستوى كل وزارة.

2- تقنين استخدام الذكاء الاصطناعي والعمل على إنشاء أنظمة تظلم وطعون متاحة بسهولة وفعالية تكون ضمن نفس الأطر التي تقدم خدماتها عن طريق الذكاء الاصطناعي وبالتالي تمكن المتضرر المفترض من الطعن في نتيجة معالجه وضعيته وذلك على نفس البوابة في جزء مخصص للطعون.

3 - العمل على ان يتضمن دفتر الشروط الخاص باختيار متعامل في مجال برامج الذكاء الاصطناعي، أو الاعتماد شروطا تحمي الحقوق الأساسية كالحق في المساواة أكثر من تلك المقررة لحماية المنتجات ومنع التقليد.

4 -فرض آليات للمراقبة، تكون قبل الخدمة وبعدها، لمراقبة مدى احترام أنظمة الذكاء الاصطناعي لمبدأ المساواة.

5 - تقنين عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال سن قوانين تصنف وتنظم الحركة التجارية لهذه البرامج لا سيما تلك الموجهة للهيئات العمومية للتأكد مسبقا من سلامتها وعدم تضمن اللغزيميات المكونة لهذه الأنظمة لأية معطيات قد تشكل في المستقبل أو بمناسبة استغلالها مساسا بمبدأ المساواة.

6 - تكييف العمل التشريعي مع مقتضيات أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال:

تدعيم اللجان المختصة بدراسة مشاريع القوانين بالعنصر البشري المختص في مجال البرمجيات وجعل الرخص والاعتمادات المتعلقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي مؤقتة أو محددة المدة واشترط خضوعها لرقابة مدى احترامها لمبدأ المساواة من أجل منحها التمديد

7 - إشراك الهيئات المعنية بترقية الحقوق والحريات العامة كمجلس حقوق الإنسان والمجتمع المدني بالتنسيق مع هيئات تقنية مختصة ومؤهلة للإشراف على عمليات الرقابة على أنظمة الذكاء الاصطناعي.

الخاتمة

وختاماً نخلص للقول، إنه رغم الأهمية التي يكتسبها الذكاء الاصطناعي لا سيما في السنوات الأخيرة

حتى أصبحت الكثير من المصالح العمومية تعتمد لتسير شؤونها، إلا أنه لا يزال يحتاج إلى الكثير من المراقبة لتحسين أدائه حتى يحقق الغرض الذي أنشأ من أجله دون أن يشكل مساساً بالحقوق والحريات العامة.

ومن أهم ما يجب مراعاته في هذا المجال هو وجوب خضوع أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى عملية رقابة قبلية تسبق اعتماده، وبعدياً، أثناء وبعد دخوله حيز الخدمة.

كما يجب أن يشرف على هذه الرقابة هيئة مختصة مشكلة من فئات في ثلاثة مجالات:

رجال قانون، تقنيون مختصون في مجال اللغزميات والبرمجيات، وحقوقيون، حرصاً على توافق التكنولوجيا مع القانون.

هذا كله لتحسين أداء برامج الذكاء الاصطناعي وتحسينها ضد كل ما يمكن أي يشكل مساساً بالحقوق والحريات من جهة، ومن جهة أخرى لعدم ترك الأمر في يد آلة لمجرد الاستفادة من ربح الوقت وتخزين المعلومات.